الإقتصاد الجزائري و حتمية تنويع القاعدة الإنتاجية

The Algerian Economy and the Inevitable Diversification of the Production Base

د. قريجيج بن علي
المدرسة العليا للاقتصاد بوهران، الجزائر
koribenali@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/09/29

أ.د. زايري بلقاسم
جامعة وهران 2 أحمد بن احمد، الجزائر
zairi_belkacem@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2020/03/26

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى عرض حالة الإقتصاد الجزائري من خلال إمكانية تنويع القاعدة الإنتاجية، وذلك بإعتبارها شرطا أساسيا لإستدامة النمو الإقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية، إذ تتطلب هذه الإستراتجية تطبيق المرحلية في تنفيذها من خلال الإهتمام بتنويع القاعدة الإنتاجية، وكذا تنويع هيكل الصادرات.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن ضعف نشاط الإقتصاد الجزائري يرجع سببه إلى عدم تطبيق إستراتجية التنويع الإقتصادي،إذ لم تتمكن السلطات العمومية من إيجاد مصادر بديلة للإيرادات النفطية ،و في المقابل فقد تمكنت دول نفطية أخرى من تنويع قاعدتها الإنتاجية لتتحول بإقتصادياتها من حالتها الريعية إلى الحالة الجديدة القائمة على ضرورة تفعيل مستويات الإنتاجية ، و التي تقوم أساسا على تشجيع الإستثمار ، و كذا الإهتمام بجانب رأس المال البشري ، بإعتبارهما أحد الأقطاب الأساسية المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الإنتاجية، النمو الاقتصادي، المؤسساتية، رأس المال البشري، القطاع الخاص

Abstract : The objective of this study is to present the situation of the Algerian economy through the possibility of diversifying the productive base. This is a prerequisite for sustaining economic growth especially for the oil countries. We have concluded through this study that the weak activity of the Algerian economy is due to the non-application of the strategy of economic diversification. The public authorities have not been able to find alternative sources of oil revenues. In contrast, other oil countries have diversified their production base to turn their economies To the new situation based on the need to activate the levels of productivity, which is based on the promotion of investment, and attention to the human capital aspect, as one of the main poles contributing to the overall economic development.

***Key Words*:** productivity, economic growth, institutional, human capital, private sector

JEL Codes : F14, O11, O13

*مرسل المقال: قريجيج بن علي (koribenali@yahoo.fr).

المقدمة:

أصبحت مواضيع التنمية الإقتصادية الشغل الشاغل للإقتصاديين على إختلاف المدارس الفكرية التي ينتمون إليها،إذ ركزت في البداية على ضرورة التخصص والتركيز على إنتاج المنتوجات التي تمكنها مواردها المتاحة من تعزيز العملية الإنتاجية، عن طريق ما يسمى بالميزة المطلقة والميزة النسبية التي تطرق إليها كل من A. smith و D.Ricardo، لكن مع بروز الأزمات الإقتصادية المتوالية خاصة أزمة الكساد العالمي سنة 1930، بدأ الفكر الإقتصادي ينادي بضرورة إنتهاج إستراجية التنويع الإقتصادي الذي يتطلب شرطين أساسين لإستدامة التنمية الإقتصادية، يتعلق الشرط الأول بضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال توسيع جملة المنتوجات، أما الشرط الثاني فيرتبط بتنويع هيكل الصادرات من خلال زيادة عدد المنتوجات خارج المحروقات و الموجهة لعملية التصدير. وهذا ما يترتب عنه حماية الموارد الطبيعة المتاحة من التبذير في إطار تحديد مستويات الإستهلاك المحلي من جهة، وكذا تحديد حجم الحصة الموجهة لعملية التصدير من جهة أخرى.

والجزائر كإحدى الدول المرتكزة كليا على الإيرادات النفطية في تمويل أنشطتها الإقتصادية ، وأمام تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ النصف الثاني من سنة 2014، بادرت بإتخاذ جملة من الإجراءات للتخفيف من آثار تلك الصدمة، وذلك بالتوجه نحو سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال التسيير العقلاني للموارد المالية المتاحة، وتخفيض حجم المخصصات المالية الموجهة لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية على إختلاف أنشطتها، والعمل على التقليص من حجم التوظيف في القطاع العام في بعض القطاعات الحيوية، إلا أن هذه الإستراتجية تعتبر غير كافية مقارنة مع الآثار الكبيرة التي ستخلفها هذه الصدمة، وتزداد الحاجة إلى الإنتقال من نماذج النمو القائمة على الإنفاق الحكومي الممولة بواسطة الإيرادات النفطية، والتحول إلى النموذج الجديد الذي يتحقق من خلاله النمو الإقتصادي وتوفير فرص العمل الجديدة من خلال تنويع النشاط الإقتصادي، مع تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية عن طريق توفير المناخ الملائم لقيام الإستثمارات والعمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعتبارها المصدر الرئيسي لخلق الثروة في البلد مع تحسين الإتساق بين التعليم والمهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص. ومن هنا يمكن إثارة الإشكال الرئيسي التالي:

لماذا لم تنجح إستراتجية التنويع الإقتصادي في الجزائر بينما نجحت في دول نفطية أخرى؟

ولتوضيح الأهمية الفعالة لإستراتجية التنويع الإقتصادي وأثرها على الإقتصاديات المعتمدة في نشاطها على أحادية أو ثنائية المنتوج، والتي تعتبر مصادر الإيرادات الغير كافية لتمويل نفقات وإلتزامات الدولة إتجاه الإحتياجات المتزايدة من سنة لأخرى، إعتمدنا فرضيتين أساسيتين لبلوغ هدف الورقة البحثية:

الفرضية الأولى: إستراتجية التنويع الاقتصادي أصبحت ضرورة ملحة لتنمية قطاعات الاقتصاد الوطني.

الفرضية الثانية: تنويع القاعدة الإنتاجية تعتبر أداة فعالة للإقتصاد الإنتاجي.

أهداف الدراسة: نحاول من خلال الورقة البحثية تحقيق مايلي :

- التحول بالاقتصاد الوطني من الطبيعة الريعية إلى الطبيعية الإنتاجية .
- الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال إستراتجية التنويع الاقتصادي.
- ضرورة التحول إلى الإقصاد الإنتاجي لتجقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

منهج الدراسة:إعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف البحث، من خلال عرض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنويع القاعدة الإنتاجية، ومختلف الإستراتجيات التي من شأنها التسريع من وتيرة التحول إلى الاقتصاد الإنتاجي.

1- الدراسات السابقة حول التنويع الإقتصادي:

بدأ الإهتمام بموضوع التنويع الإقتصادي في سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي ، أثناء أزمة الكساد التي عصفت بالإقتصاد العالمي و المرتبطة بالإنخفاض الشديد لأسعار المواد الأولية، إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتنية من البلدان السباقة في محاولة تطبيق إستراتجية التنويع على إقتصادياتها الوطنية، الأمر الذي ساهم في إحتدام النقاش ما بين الإقتصاديين ، وجاءت أعمال Rosenstein-Rodan التي ركزت على أثار التدريب و تكاثف مصفوفة المبادلات في مجال المنتوجات الصناعية و ضرورة توسيعها و تنويعها مابين مختلف القطاعات، والتي تعتبر أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية .

أما الإقتصادي Massal فلقد ركزت بحوثه على ضرورة التحكم في الظروف الخاصة بالتقلبات التي تحدد أسعار المواد الأولية مع ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية لمختلف قطاعات الإقتصاد، والعمل على توسيع وتنويع جملة المنتوجات الصناعية الموجهة للتصدير قصد تحقيق أهداف النمو و التنمية الإقتصادية.كما تطرق بعض الإقتصاديين إلى محاولة تحليل إستراتجية التنويع الإقتصادي التي تعتبر إحدى السياسات الرامية إلى تعزيز مستويات النمو الإقتصادي، من خلال رفع مستويات الإنتاجية في كل الميادين المشكلة للإقتصاد، ونذكر من تلك الدراسات:

*دراسة ل Séverin Yves Kamgna إقتصادي لدى بنك دول إفريقيا الوسطى والذي تطرق من خلالها إلى " التنويع الإقتصادي في دول إفريقيا الوسطى"، إذ بينت الدراسة بأن معظم إقتصاديات المنطقة (الكامرون، الكونغو، الغابون، غينيا الإستوائية ، التشاد) تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية و المنجمية، الأمر الذي يتحتم عليها إنتهاج إستراتجية التنويع الإقتصادي من خلال تنمية و تطوير هيكل الصادرات، كما بين الباحث تباطؤ إنتهاج سياسة التنويع في هذه البلدان بسبب الظروف السياسية والأمنية الغير مستقرة في أغلب دول المنطقة.

*دراسة ل Jean-claude Berthélemy التي تناول فيها موضوع " التجارة الخارجية و التنويع الإقتصادي" ،إذ تطرق الباحث إلى العوامل الأساسية التي تعمل على تشجيع سياسة التنويع الإقتصادي الهادفة إلى تنشيط مستويات التجارة الخارجية، من خلال تنويع المنتوجات الموجهة للتصدير، كما بين الباحث آثار السياسة الإقتصادية الحمائية المطبقة من طرف بعض الدول، والتي لها آثار وخيمة على السياسة الإقتصادية الكلية، في حين عالج سياسة التنويع الإقتصادي كنتاج عن العولمة الإقتصادية الرامية إلى تنويع المنتوجات وكذا تنويع مصادر الإيرادات العامة.

*دراسة ل Pierre-Charles Pupion التي عالج فيها موضوع " مؤشرات التنويع الإقتصادي " المنشور في مجلة الإقتصاد الصناعي، حيث ميز هذا الباحث بين المؤشرات التي تعمل على حساب درجة التركز في النشاط، و كذا المؤشرات التي توضح كيفية حساب درجة التنويع الإقتصادي وإمكانية مقارنتها بين مختلف الدول .

*دراسة ل Joon-Tae Tee التي تطرق فيها إلى موضوع " محددات تنويع المجمعات الصناعية الكورية " و المنشور في مجلة الإقتصاد الصناعي لسنة 2007، إذ بين مختلف النظريات التي عالجت مفهوم التنويع الإقتصادي في المرحلة الاولى، وفي مرحلة ثانية تطرق إلى محاولة تحديد المحددات الضرورية لإستراتجية التنويع الإقتصادي من خلال الدراسة القياسية التي أجرها على بعض الشركات الصناعية الكورية(lee, Joon tae, 2007) .

2- تجارب و إستراتجيات التنويع الإقتصادي:

2-1 تجارب التنويع الإقتصادي الناجحة:تعددت تجارب الدول الناجحة في مجال تنويع القاعدة الإنتاجية وكذا مصادر الدخل المختلفة، لذا سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق لبعض التجارب الدولية التي إستطاعت تحقيق أهداف التنويع الإقتصادي، ونذكر منها:

أ-التجربة النرويجية :كانت النرويج تعتمد على الإقتصاد الريعي بدرجة كبيرة، من خلال تركز نشاطها على الصناعات النفطية ومع تدهور أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية ، بادرت السلطات العمومية بإتخاذ جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد، والتحول من الإقتصاد الريعي إلى الإقتصاد المنتج من خلال مطالبة الحكومة النرويجية شركات النفط الأجنبية العاملة في مجالات النفط ومشتقاته من إستخدام السلع و الخدمات المنتجة محليا، والإهتمام بالإستثمار في إقتصاد المعرفة من خلال بعث مشروعات مشتركة مع مؤسسات البحث قصد تطوير التقنية المتعلقة بمجال النفط، كما يرجع سبب نجاح إستراتجية التنويع المنتهجة من طرف النرويج إلى إنشاء صندوق الثروة السيادية الممول بواسطة الفوائض النفطية، إذ يتم إستغلال 4% من هذه العوائد في الموازنة السنوية، ومساهمته في حماية الإقتصاد الوطني من تقلبات أسعار النفط، وكذا يرمي أيضا إلى تنويع القاعدة الإنتاجية و مصادر الدخل على الأمد الطويل.

ب-تجربة كوريا الجنوبية :إعتمد الإقتصاد الكوري في سنوات السبعينات على تصدير المواد المتعلقة بالنسيج ، الخشب والصناعات الجلدية، لكن مع سنوات الثمانينات تم توجيه الصادرات نحو الصناعات الثقيلة المرتبطة بصناعة الحديد والصلب وكذا بناء السفن ، لتوجه إقتصادها مرة أخرى إلى الإهتمام بالتكنولوجيات الحديثة والتركيز على الإقتصاد الرقمي من خلال صناعات (السيارات ، الحواسيب والأجهزة الذكية في مجال الإتصالات و غيرها) ، لذا يعود سر نجاح تنويع القاعدة الإنتاجية في هذا البلد إلى الإهتمام برأس المال البشري من خلال الإهتمام بالتعليم مع تحسين نوعيته ، إضافة إلى إلى الإعتماد على وظيفة البحث والتطوير المنتهجة من قبل كبريات الشركات بهدف تطوير منتوجاتها و تعزيز تنافسيتها السوقية .

ج-التجربة الماليزية :إرتكز الإقتصاد الماليزي على الصناعات النفطية التي كانت تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات العامة،لكن إستطاعت هذه الدولة تنويع قاعدتها الإنتاجية في ميادين المطاط، المنتجات الغابية ,Alen Gelb)

(2010، وعمدت على تشجيع الإستثمار في إستغلال الأراضي الزراعية من خلال إعادة بعث برامج التشجير ، لأجل تطوير وتحديث منتجات الفلين وزيت النخيل، وفي سنوات الثمانينات عززت إستثماراتها في ميادين التكنولوجيات الحديثة والبنى التحتية المتعلقة ب(الطاقة،المواصلات و النقل)، كما عملت السلطات الماليزية على تسهيل تنقل العمالة ذو الكفاءة العالية مع تشجيع طلبة الجامعات على دراسة العلوم التكنولوجية، من خلال توقيع إتفاقيات شراكة مع الجامعات الأسترالية والكندية قصد تنمية القدرات وبرامج الكفاءات المعرفية الممولة من طرف إتحاد نقابات المنتجين وكذا جامعات العلوم و التكنولوجيا.

د–التجربة الأندونيسية :ركزت أندونيسيا على تشجيع قطاع الزراعة بعد الطفرة التي أحدثتها أسواق النفط العالمية الأمر الذي ساهم في إعادة هيكلة النفقات العامة من خلال تقليص حجم المخصصات المالية للمشاريع المخطط لها ، كما توجهت إلى تنويع صادراتها من خلال تخصيص جزء كبير من الإيرادات النفطية، لتنمية موارد الغاز الطبيعي الموجه للتصدير نحو اليابان ، إذ توجهت أيضا إلى تعزيز إنتاج الأسمدة الكيماوية وتوزيعها على الفلاحين بأسعار رمزية ،قصد الرفع من مردودية القطاع الزراعي الذي يحقق سنويا إيرادات معتبرة، كما واصلت السلطات الأندونسية تعزيز البرامج المختلفة لقطاع الإتصالات التي ساهمت في إمتصاص نسبة كبيرة من الشباب البطال، مع الإهتمام بالبنى التحتية (بناء المدارس، إنجاز الطرق وشبكات النقل المختلفة و غيرها). (Alen Gelb, 2010)و الجدول الموالي يبرز التجارب الناجحة في بعض دول العالم حسب الإستراتجيات المنتهجة، قصد بلوغ أهداف التنمية الإقتصادية الشاملة.

الجدول رقم 01: بعض تجارب و خبرات التنويع الإقتصادي

الدول	الإستراتجيات المنتهجة	قطاعات النشاط الاقتصادي
ماليزيا	سياسة تشجيع الصادرات	الصناعة النسيجية،الزراعة (زيت النخيل)،الصناعة الإلكترونية
تايلندا	سياسة تشجيع الصادرات الثورة الخضراء	الصيد البحري ، الزراعة
التشيلي	سياسة تشجيع الصادرات	الزراعة(الخمور،السلمون، الفواكه) المنتوجات الغابية
كوريا الجنوبية	الصناعات المصنعة تشجيع الصادرات	النسيج ، بناء السفن، الكيماويات صناعة السيارات و الصناعات الإلكترونية

المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا على مصادر مختلفة

2–2 إستراتجيات التنويع الإقتصادي :

يركز التنويع الإقتصادي على ضرورة الإعتماد على الإصلاحات الهيكلية للإقتصاد الوطني لجميع الميادين و القطاعات المشكلة للإقتصاد، قصد بلوغ هدف التنمية الشاملة التي لابد أن تعتمد على الإستراتجات الفعالة والتي يمكن تصنيفها إلى: إستراتجيات تنويع الإنتاج الزراعي و إستراتجيات تنويع الإنتاج الصناعي.

أ–إستراتجية التنويع الزراعي:التنويع الإقتصادي المرتكز على الإنتاج الزراعي عبارة عن إستراتجية التنمية المرتبطة عادة بما يسمى ب" الثورة الخضراء"، والتي تعرف طورين لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية:

أ1– الطور الأول : الثورة الخضراء العلمية و التقنية:يسمح هذا الطور من أطوار الثورة الخضراء بتعزيز إستخدام الأصناف المتنوعة لشعبة الحبوب (الأرز،الذرة، القمح) ذات المردوديات المرتفعة، وذلك بإستعمال التقنيات الحديثة في الزراعة العلمية من خلال إستخدام الأسمدة الكيماوية وكذا إدخال المكننة الحديثة و المتطورة في العملية الإنتاجية، إضافة إلى الإعتماد على طرق الري الحديثة (الرش المحوري أو بالتقطير) بهدف الرفع من مستوى الإنتاجية و كذا مواجهة الجفاف الذي يميز إقليم البحر الأبيض المتوسط ، كما يجب إعتماد وظيفة البحث و التطوير (R–D) في ميدان الزراعة من خلال تطوير الوسائل التكنولوجية المستخدمة في العملية الإنتاجية.ومن بين التجارب الأولى التي عرفت الثورة الخضراء، نذكر دول آسيا (أفغانستان، الصين، الهند، أندونسيا ، تايلندا، باكستان، الفليبين و الفيتنام) ، وكذا دول أمريكا اللاتنية المتمثلة في(الأرجنتيين،البرازيل،كولومبيا،المكسيك و البيرو)، إضافة إلى دول شرق إفريقيا (كينيا و زمبابوي)(FAO, 1996) .

أ2 –الطور الثاني : الزراعة البيولوجية و البيئية

ترتبط الزراعة البيولوجية إرتباطا وثيقا بضرورة خلق نوع من التوازن الطبيعي ما بين التربة،النباتات و الحيوانات، و ذلك من خلال العلاقة التالية(الحيوانات تغذي التربة التي بدورها تغذي النباتات) ، أي ان هناك حلقة متكاملة و متوازنة ما بين المكونات الثلاثة للزراعة البيولوجية، و التي ترتكز على مبدأ التنويع الإقتصادي الأفقي، الذي يهدف إلى توفير المزيد من المنتوجات الغذائية (النباتية و الحيوانية) لفائدة المستهلكين ، إذ تعتبر كندا من بين الدول المتقدمة المعتمدة على هذه الإستراتجية، حيث أن 85 % من الإنتاج البيولوجي يوجه إلى التصدير مقابل طلب بعض المنتوجات الغذائية المتعلقة بشعبة الحبوب و شعبة الزيوت الإستهلاكية.

ب–إستراتجية التنويع الصناعي:يعتبر القطاع الصناعي محركا أساسيا لتحقيق التنمية الإقتصادية التي تتطلب إصلاحات هيكلية ، من أجل تجاوز المستويات الضعيفة للإنتاجية ، ترتبط هذه الإستراتجية بثلاث سياسات فرعية تتعلق ب :سياسة إحلال الواردات، الصناعات المصنعة و تشجيع الصادرات.

ب1 – سياسة إحلال الواردات: كل الدول الصناعية بعد بريطانيا قد مرت بمرحلة التصنيع من خلال إتباع إستراتجية إحلال الواردات أو بأكبر حجم من الإستثمارات في القطاع الصناعي و الموجه قصد تعويض الواردات (Baer, 1972) ، لذا تعتبر هذه السياسة إحدى إستراتجيات تحقيق التنمية الإقتصادية المرتبطة بضرورة الإستجابة لإحتياجات الطلب الداخلي، من خلال تعويض المنتوجات المستوردة و العمل على تنمية الإنتاج المحلي ، إذ تعتبر هذه الإستراتجية مهمة لحماية الصناعات الناشئة ، و العمل على تشجيعها قصد تلبية متطلبات السوق الوطني ، و ذلك من خلال منح الإعانات و القروض اللازمة لفائدة المؤسسات الوطنية ، قصد تحفيزها على تطوير القاعدة الصناعية للبلد، كما تهدف هذه السياسة إلى: تعزيز و تطوير مسار التنمية الصناعية، تشجيع و حماية الصناعات الناشئة، التقليل من التبعية و الإرتباط بالسوق الخارجي.

ولقد نجحت إستراتجية إحلال الواردات في العديد من دول العالم ، على غرار كوريا الجنوبية في سنوات الستينات و السبعينات من القرن الماضي، إذ أصبحت من بين البلدان الصناعية الحديثة في أسيا (NPI) ، كما تسمح هذه السياسة من الرفع من مستويات التشغيل، وكذا تعتبر أحسن وسيلة لمواجهة الصدمات الإقتصادية الخارجية خاصة تلك المتعلقة بإرتفاع أسعار السلع و المنتوجات المستوردة.

ب2 – إستراتجية الصناعات المصنعة: لقد عرفت Destanne de Bernis الصناعات المصنعة على أنها" تلك التي تتضمن الوظيفة الأساسية المنتهجة في إطار المحيط الداخلي، كما تتطلب تغييرات هيكلية في مصفوفة المنتوجات الصناعية وكذا تحويلات في وظائف الإنتاج "(bernis) ، وتركز هذه الإستراتجية على الإستخدام الواسع للصناعات الثقيلة(الطاقة،الحديد، المعادن، آلات و تجهيزات النقل) ، والتي لها آثار جانبية على قطاعات أخرى من حيث إستعمالها.كما يمكن إدراج الصناعات المصنعة ضمن التنويع العمودي للإقتصاد، لما لها من آثار متداخلة ما بين مختلف القطاعات المستعملة للمنتوجات المصنعة من فرع معين و المستخدمة في فروع أخرى قصد إستعمالها في مجالات وميادين مختلفة، إذ تعتبر هذه الإستراتجية أحد أسباب تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية الشاملة المحققة في كل من الصين و كوريا الجنوبية.حيث إنتقلت هذه الأخيرة من مرحلة الصناعات النسيجية إلى صناعة الحديد و الصلب (صناعة البوارج والناقلات البحرية ، الصناعات الكيماوية) ، لتنتقل إلى مرحلة صناعة السيارات و الصناعات الإلكترونية.

ب3 – إستراتجية تشجيع الصادرات :تتطلب هذه الإستراتجية إدراج عدة أشكال للتنويع الإقتصادي قصد بلوغ هدف تشجيع الصادرات، كما تهدف إلى التقليل من حدة الخطر على الإقتصاديات المعتمدة على المنتوجات القاعدية، عن طريق الزيادة في القيمة المضافة لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني على المدى الطويل قصد تشجيعه لبلوغ أهداف التنمية الإقتصادية ، وذلك من خلال(.CNUCED, du 3 au 7 février 2003) :

- التنويع العمودي الذي يتطلب الإنتقال من تصدير المنتوجات القاعدية إلى المنتوجات المصنعة.
- التنويع الأفقي الذي يهتم بالإنتقال من المنتوجات القاعدية غير الجاهزة إلى المنتوجات الجاهزة عن طريق
- إدخال التقنيات والخبرات الرائدة في العملية الإنتاجية ،قصد تلبية رغبات المستهلكين.

كما نذكر أن هناك عدة تجارب نجحت بفعل تطبيق سياسة تشجيع الصادرات، ويتعلق الأمر بكل من كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلندا، التشيلي ، البرازيل و أوغندا. فمثلا في حالة ماليزيا و تايلندا ، فقد إنتهجتا سياسة تشجيع الصادرات من خلال إعادة توجيه الصادرات نحو المنتوجات الصناعية(النسيج و الإلكترونيك)، ولقد حقق كلا البلدين تنمية إقتصادية من خلال الإنتقال من المنتوجات الإبتدائية إلى منتوجات ذات قيمة مضافة عالية في ميادين زيوت النخيل و المطاط بالنسبة للتجربة الماليزية ، الزراعة والصيد البحري بالنسبة للتجربة التايلندية.أما بالنسبة للتجربة الماليزية ، فلقد ركزت على ميزة محيطها البيئي والذي يسمح لها بتصدير المنتوجات المتعلقة ب (الخمور، سمك السلمون، الفواكه و المنتوجات الغابية) (Agosin, Manuel R. & Bravo-Ortega, Claudio, 2009).

3- لماذا تأخرت الجزائر في تطبيق إستراتجية التنويع؟

يعتبر التسيير الفعال للإيرادات النفطية ضرورة ملحة للتنويع الإقتصادي بالنسبة للإقتصاديات المصدرة للبترول، و ذلك من أجل التقليل من خطر الصدمات المحتملة المرتبطة بإنخفاض أسعار المواد الأولية من جهة، والعمل على تخصيص وتأمين الإيرادات النفطية لضمان النمو المستمر في الأمد الطويل، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة منذ إستقلالها على الموارد الطبيعة المتاحة ، من خلال الإستغلال المستمر للموارد الطاقوية التي كانت ولا زالت المصدر الرئيسي الممول لإيرادات الخزينة العمومية، أين كانت تمثل نسبة 98% من إجمالي الصادرات، الأمر الذى أدى بالسلطات إلى الإعتماد الكلي على الإيرادات النفطية في بناء موازناتها العامة متناسية بذلك حجم الآثار التي قد يخلفها إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي ظل غياب التخطيط الإستراتيجي الهادف إلى إيجاد البدائل الحقيقية لتأمين وتنويع مصادر تمويل الخزينة العمومية، لجأت السلطات العمومية إلى ضرورة التقليل من التبعية لقطاع المحروقات والتوجه نحو تنويع النشاط الإقتصادي. الذي يبقى جد ضعيف مقارنة بالدول المغاربية الأخرى، والجدول الموالي يبرز نسبة مؤشر التنويع الإقتصادي مقارنة بين الجزائر ومختلف الدول المغاربية .

الجدول رقم2 : مقارنة مؤشر التنويع الإقتصادي ما بين الجزائر والدول المغاربية الأخرى (بالنسبة المئوية)

	2009	2010	2011	2012	2013	معدل نمو الصادرات (%) 2013-2009
الجزائر	3.8	4	3.6	3.6	3.9	9.6
تونس	47.6	39	41.2	34.5	38	4
المغرب	59.3	48	39.8	36	45.6	14.9
ليبيا	1.6	1.5	1.4	1.3	1.5	2.7
موريتانيا	4.4	3.6	3.6	3.8	3.4	15

Source : (Bnaque Mondiale, 2013)Département des statistiques BAFD-Division statistique des Nations Unies , 2013

يتبين من الجدول مدى ضعف الإقتصاديات المرتكزة في نشاطها على المواد الأولية على غرار الجزائر ليبيا وموريتانيا ، فيما سجلت كل من المغرب وتونس درجات متفاوتة في تنوعها الإقتصادي حيث سجلتا على الترتيب 45.6 % و 38 % سنة 2013، ويعود هذا إلى الإستراتجيات التنموية المنتهجة من طرف هذه الدول في سبيل تحقيق مستويات مقبولة للتنمية الإقتصادية من خلال تطوير مختلف القطاعات الإستراتجية في ميادين الزراعة، السياحة و حتى الصناعة التي باتت في الجزائر مشلولة النشاط ،لذا يعود سبب تأخر الجزائر في تطبيق إستراتجية التنويع الإقتصادي إلى:

- غياب التخطيط الإستراتيجي لتنفيذ خطط التنمية الإقتصادية الشاملة ويعود سبب ذلك إلى عدم وجود هيئة مستقلة تسهر على إعداد البرامج و الإستراتجيات الفعالة لتوجيه ومتابعة المشاريع الإقتصادية.

- الإعتماد على الفوائض النفطية التي ساهمت في الرفع من الإيرادات العامة بسبب إرتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية ، الأمر الذي ساهم في إضعاف مستويات الإنتاجية في القطاعات الأخرى ، وما نتج عنه من إهمال السلطات العمومية لعملية التنويع الإقتصادي في مجالات الزراعة، الصناعة والخدمات.
- أسباب المؤسساتية التي تعرقل مسار النشاط الإقتصادي من إنتشار البيروقراطية ، المحاباة وإسغلال النفوذ، إضافة إلى ضعف البنية التحتية اللازمة لمباشرة الأنشطة الإستثمارية المختلفة.

4- فرص و إمكانيات التنويع الإقتصادي في الجزائر: تتمتع الجزائر بموقع إستراتيجي هام يؤهلها لتنشيط المبادلات التجارية الخارجية، التي تعتبر مرحلة مهمة لتنويع هيكل الصادرات من جهة، كما تمتلك إمكانيات طبيعية ، مادية وبشرية تؤهلها للإنطلق الحقيقي في عملية تنويع القاعدة الإنتاجية من جهة أخرى، لذا وجب على صناع القرار تبني الخطط الإستراتجية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، التي تتطلب تكامل القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني ممثلة في قطاع الزراعة، الصناعة وقطاع السياحة ، وذلك من خلال إعادة هيكلتها و توجيهها في سبيل زيادة مستويات الإنتاجية لتأمين إحتياجات الطلب الداخلي والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات قصد تعزيز النسيج الإقتصادي بهدف إيجاد مصادر الدخل المتنوعة لتمويل الخزينة العمومية .

4-1- القطاع الزراعي :ما زالت الزراعة في الجزائر تعتمد في أغلبها على الطرق التقليدية، الأمر الذى أثر كثيرا على إنتاجية القطاع، الذي يشهد اليوم تدهورا حادا بفعل غياب الخطط التنموية وضعف الإستثمارات، كما يشهد عزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية بسبب تدنى الأجور، مما سبب ذلك تنقل العمالة إلى القطاع الخدماتي، والجدول الموالي يبرز مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم3 : الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول المغاربية الثلاث (بالأسعار الجارية)

	الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي الإجمالي		
	2011	2012	2013	**2011**	**2012**	**2013**
الجزائر	199.416	207.82	209.415,56	16.242,60	18.334,02	20.573,3
تونس	46.430,8	46.430	45.611,00	3.800,84	3.800,84	3.800,84
المغرب	91.769,9	88.960	95.167,26	13.144,87	11.885,52	14.776,6

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على: معطيات الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي ، 2014

كما يتبن من الجدول مدى ضعف الإيرادات المتأتية من المداخيل الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر ، إذ سجلت نسبة 9.8% سنة 2013 وبتغير قدره 1% عن النسبة المسجلة في 2012 ، إذ تعتبر النسبة الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى مقارنة بالمساحة الكلية الصالحة للزراعة من بلد لأخر، إذ تقدر نسبة الأراضي المزروعة فعلا في الجزائر ب 17.39 % من الحجم الإجمالي للأراضي الصالحة للزراعة والمقدرة ب 414.320 كلم2 ، غير أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي لتونس سجل نسبة 8.33% سنة 2013 مقارنة بالحجم المحدود للأراضى الصالحة للزراعة من جهة وكذا الأوضاع السياسية التي مر بها البلد في تلك

الفترة تعتبر نسبة مقبولة نوعا ما، أما المغرب فلقد سجلت النسبة الأكبر والمقدرة ب 15.52% سنة 2013 فقط بتزايد قدره 2.16% عن النسبة المسجلة في 2012 والمقدرة ب 13.36%.غير أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة تبقي جد ضعيفة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، والشكل الموضح أسفله يوضح جليا مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول 4: نسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (2008-2015)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.59	3.6	2.8	3.3	2.79	3.8	3.9
القيمة المضافة لقطاع الزراعة(% من PIB)	9.53	8.62	8.327	9.29	10.64	11.09	13.05

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي المحدثة إلى غاية 2016/04/10

يتبين من الشكل أعلاه ، بأن نسبة مساهمة قطاع الزراعة تبقى ضعيفة جدا إذ تتراوح ما بين 8% و 13% على العموم في فترة الدراسة الممتدة من 2009 إلى 2015 ، ويرجع سبب ذلك إلى إهمال هذا القطاع من طرف صناع القرار، إضافة إلى ضعف حصة الإستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة من جهة أخرى، كما يتطلب قطاع الزراعة يد عاملة كثيفة ، فهي بذلك تساهم في التخفيف من حدة البطالة خاصة في المناطق الريفية ، إذ تساهم في إدماج المرأة في سوق العمل من خلال ممارستها مختلف الأنشطة الفلاحية و الحرف التقليدية التي تعتمد في عمليتها الإنتاجية على المواد الأولية المتأتية من القطاع الفلاحي، والجدول الموالي يبرز مساهمة الزراعة في خلق مناصب الشغل لفائدة البطالين .

الجدول رقم 5: مساهمة القطاع الزراعي في سوق العمل.

	القوى العاملة الإجمالية			القوى العاملة في القطاع لزراعي		
السنوات	2011	2012	2013	2011	2012	2013
الجزائر	1.066.200	1.142.300	1.196.400	244.260	247.650	252.890

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية " الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية" الخرطوم ، 2014،ص4

يتبين من الجدول أهمية القطاع الزراعي ومدى مساهمته في توفير مناصب الشغل لفائدة البطالين ، إذ تراجعت نسبة التشغيل من 22.90% سنة 2011 إلى 21.13% سنة 2013 ، رغم إرتفاع حجم العمالة في هذا القطاع من أكثر من 244 ألف سنة 2011 إلى أكثر من 252 ألف سنة 2013، ويعود سبب ذلك إلى التراجع الإجمالي لنسبة التشغيل الكلية في القطاعات الأخرى.

4-2- تأهيل القطاع الصناعي :تعتبر الصناعات الإستخراجية وكذا التحويلية العصبين الرئيسين في الإقتصاد الوطني و المرتبطان مباشرة بقطاع النفط و القطاعات الفرعية التابعة له، لذا يجب على الحكومة تنويع المنتجات الصناعية حسبما أقره المنتدى الإفريقي لوزراء الصناعة في 2011 ، وذلك من خلال:

-ترقية الإستثمارات وتعبئة المدخرات المحلية والدولية من أجل تحقيق التنمية الصناعية.

-تقوية القدرات الصناعية الوطنية خاصة في مجالي إستغلال وتحويل الموارد المحلية.

-تأهيل وتحديث المؤسسات، مع إعتماد معايير الجودة في التسيير والإنتاج.

-ترقية الإبتكار وتحسين الموارد البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية.

والجدول الموالي يبرز أهمية القطاعين في تحقيق التنمية الإقتصادية للجزائر.

الجدول رقم6: مساهمة الصناعات الإستخراجية والتحويلية في الإقتصاد الوطني

	صناعات إستخراجية دولار أمريكي	صناعات تحويلية دولار أمريكي	مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي (%)	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي (%)
2006	1346.2	137.2	47.4	4.2
2007	1315.3	138.5	45.7	4.1
2008	1253.1	141.9	46.9	3.7
2009	1135.7	147.4	33.1	4.7
2010	1093	147.4	36.2	4.2
2011	1040.9	149.6	37.6	3.7
2012	1108.7	150.6	35.6	4.2

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على تقرير اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغرب آسيا " نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية " للفترة 2006-2012 .

يظهر من الجدول مدى ضعف الصناعات التحويلية في المساهمة في الناتج المحلي مقارنة بالصناعات الإستخراجية، إذ لا تتعدى مساهمتها نسبة 5% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تستحوذ الصناعات الإستخراجية على ما نسبتة 47% على العموم. كما يجب إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص، من خلال تحريره من القيود المفروضة عليه مع المساهمة أكثر في تنشيط الإستثمارات المحلية و لأجنبية الفاعلة في الميدان، وذلك عن طريق تذليل العقبات التي تواجه أرباب الأعمال الأجانب والمحليين المساهمين في العملية الإنتاجية للإقتصاد ككل، بالإضافة إلى التشجيع على الإبتكار والإبداع المساهمان في رفع الإنتاجية من خلال الإهتمام أكثر بتكوين وإعادة رسكلة رأس المال البشري (رزاق، ،جوان 2011).كما تبقى مساهمة القطاع الصناعي ضعيفة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي والموضح في الشكل أسفله.

الشكل رقم1 : نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي المحلي(1980-2014)

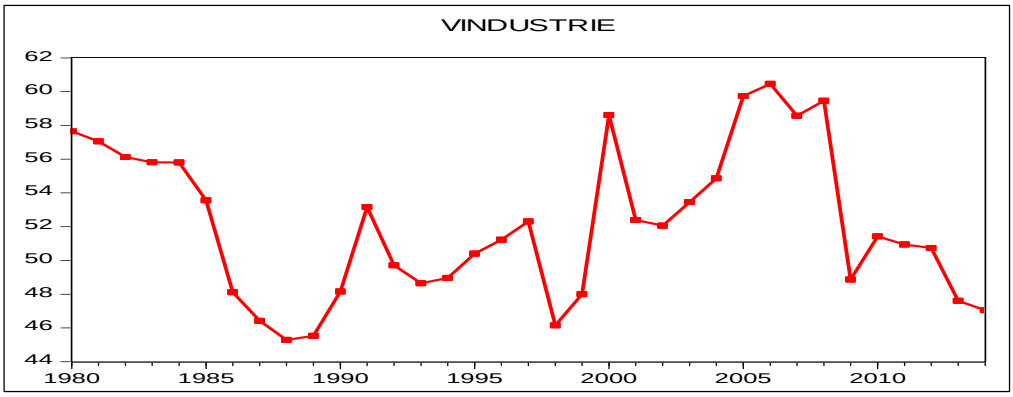

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي و برنامج Eviews 8.1

يتضح من الشكل تذبذب نسبة مساهمة قطاع الصناعة كقيمة مضافة من الناتج الإجمالي، إذ سجلت نسبة 60% سنة 2006 وتعتبر النسبة الأكبر في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2014، إلا أن النسبة تراجعت في سنة 2014 إلى حدود 47% والتي تعتبر الأضعف مقارنة بالسنوات الأخرى بسبب تزايد القيود المفروضة على القطاع الخاص، إضافة إلى عدم ملائمة مناخ الإستثمار الذي يهدف إلى جذب المزيد من المستثمرين الأجانب في مختلف الميادين من الصناعات المختلفة. الأمر الذى أدى إلى تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية من الرتبة 79 المسجلة سنة 2014 إلى الرتبة 87 سنة 2015، ويفسر ذلك بضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على منافسة نظيرتها من الدول الأجنبية في إنتاج المنتجات ذات الجودة العالية، فبالرغم من توفر المناخ الإستثمارى الملائم لذلك إلا أن الركود مازال يميز النشاط الصناعي في الجزائر ، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر من خلال مؤشر التنافسية العالمي مقارنة ببعض الدول العربية.

الجدول رقم7: ترتيب الدول حسب مؤشر التنافسية العالمي للدول العربية

	الإمارات	قطر	الكويت	البحرين	الأردن	المغرب	الجزائر	تونس
ترتيب سنة 2015	17	14	34	39	64	72	87	92
ترتيب سنة 2014	12	16	40	44	64	72	79	87
ترتيب سنة 2013	12	13	36	43	68	77	100	83

Source : Klaus-Schwab, Xavier SALA-i- Martin « the Global Competitiveness Report , "World Economic Forum , 2015-2016 .

إن تأهيل المؤسسات يعد سياسة ضرورية لإستراتيجية دفع وتطوير الصناعة التي أطلقتها السلطات العمومية وتسعى خاصة الى-:تكييف المؤسسة وبيئتها مع متطلبات التبادل الحر.

-إدخال طريقة لتطوير و تعزيز نقاط القوة و القضاء على نقاط الضعف.

-كما أن عملية التأهيل هدفها دفع جهاز الانتاج وتكثيف الإنتاجية، وتترجم بتحديد هدفين على المؤسسة بلوغهما: أن تصبح منافسة في مجال الأسعار والنوعية والابتكار؛ وأن تكون قادرة على المتابعة و التحكم في التطور التقني للأسواق.

كما يساهم قطاع الصناعة في خلق فرص جديدة للعمل، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع الخواص على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ بلغت نسبة التوظيف في القطاع الخاص ما يقارب 66% سنة 2009، مقارنة بالقطاع العام الذي سجل نسبة 34% في نفس السنة، والجدول الموالي يبرز تطور معدلات التوظيف بين القطاع العام و القطاع الخاص من سنة 2003 إلى سنة 2009 .

الجدول رقم 8: معدلات التوظيف في القطاع العام و الخاص في الجزائر (2003-2009)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع العام(%)	39.76	34.34	36.84	30.96	34.75	34.4	34.1
القطاع الخاص(%)	60.24	65.66	63.15	69.04	25.25	65.6	65.9

Source : http//www.ons.dz

كما أن زيادة الوظائف في القطاع الخاص لا يكون إلا طريق (أحمد، نوفمبر 2012):

-الحفاظ على النمو السريع لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي عن طريق مواصلة تنويع الإقتصاد.

-تخفيض مستوى الأجور التي يقبلها المواطنون للعمل في القطاع الخاص عن طريق .

-تخفيض نسبة التشغيل في القطاع العام.

-الحد من زيادة الأجور الغير مدروسة في القطاع العام.

-معالجة مشكلة عدم إتساق المهارات مع متطلبات سوق العمل.

-تشجيع الشركات على تعيين الموظفين دون فرض تكاليف مفرطة في أنشطة الأعمال المختلفة.

4-3- ضرورة تفعيل قطاع الخدمات :يعتبر قطاع الخدمات ثالث القطاعات الأساسية لقوة الإقتصاديات الوطنية، فرغم إجماع الإقتصاديين بأنه قطاع غير منتج لكنه يساهم في التسريع من دوران الكتلة النقدية في الإقتصاد، و بالتالي لا يمكن إهمال دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة، من خلال الدور الرئيسي الذي يلعبه في إستحداث مناصب شغل جديدة لفائدة البطالين في ميادين النقل و المواصلات وحتى السياحة (عيساني، 2010).إذ تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة، وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي، ومنه يترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المقصد السياحي .إذ ساهم قطاع الخدمات بأكثر من 42% من إجمالي الناتج المحلي كقيمة مضافة في الإقتصاد الوطني خلال سنة 2012، فهو بذلك قطاع جد مهم لتحقيق الإقلاع الإقتصادى ، إذ بإمكانه تعويض جزء هام من الخسارة المرتقبة لأسعار النفط ، غير أن هذا القطاع ما زال يشهد عدة عراقيل ترتبط بضعف التسيير والتنظيم الذي

يتطلبه هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بجذب الإستثمارات المختلفة التي تساهم في جلب العملة الصعبة للخزينة العمومية، إذ أصبحت بعض الدول السياحية في العالم مثل الولايات الأمريكية المتحدة و الدول الأوروبية تحقق دخلا كبيرا من السياحة. والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة هذا القطاع في الإقتصاد الوطني مقارنة مع كل من تونس والمغرب.

الجدول رقم 9: القيمة المضافة لقطاع الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	31.78	33.73	33.86	41.58	39.96	40.73	42.18	41.85
تونس	60.57	59.42	57.69	60.60	60.80	59.47	59.68	61.41
المغرب	55.95	58.95	55.04	55.01	54.98	54.28	55.26	54.89

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على قاعدة بيانات البنك العالمي، من خلال الموقع الرسمي إطلع عليه في 2015/10/10

يتبين من الجدول أهمية قطاع الخدمات في الإقتصاد التونسي، إذ يتعدى نسبة 60% على العموم في مساهمته في القيمة المضافة للإقتصاد، كما أن المغرب يحتل المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قدرت بأكثر من 54% ، إلا أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الإقتصاد الجزائري تعتبر الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى والتي تستقر عند معدل متوسط يقدر ب40% ، ويرجع ذلك إلى إهمال هذا القطاع من طرف القائمين عليه بسبب فترة الرواج التي عرفتها أسعار النفط في تلك الفترة، وغياب الخطط الإستراتجية لتنمية قطاع الخدمات من طرف صناع القرار من جهة أخرى . ومن ناحية أخرى فإن الجزائر تزخر بمواقع إستراتجية مهمة تؤهلها لإستقطاب الوافدين الأجانب إليها ، فالبرغم من نقص المنتجعات السياحية والمرافق الضرورية لراحة المصطافين، إلا أن الأجانب يحبذون زيارة المواقع الأثرية و كذا المناطق الصحراوية الخلابة ، إذ بلغ عدد الأجانب السياح أكثر من 2.5 مليون سنة 2012، الامر الذي ساهم في جلب أكثر من 295. 10 6 دولار أمريكي في نفس السنة حسب إحصائيات البنك العالمي. و الشكل الموالي يبرز حجم الوافدين و المغادرين الأجانب للجزائر وكذلك الإيرادات الناتجة عن السياحة الدولية .

الشكل رقم 2: إنخفاض الإيرادات السياحية في الجزائر(2008-2012) (بالدولار الأمريكي)

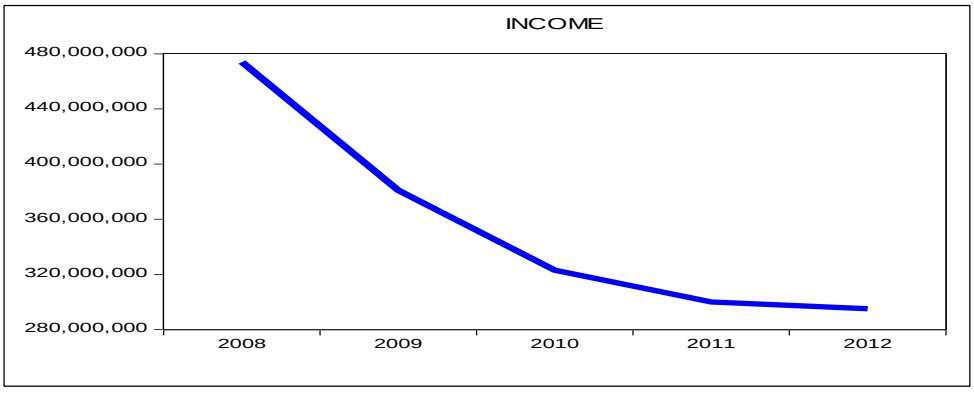

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews 8.1

يتبن من الشكل أعلاه الإنخفاض المستمر لمستوى الإيرادات السياحية من سنة أخرى، إذ إنخفضت من 474 .610 دولار سنة 2008 إلى قيمة 295 .610 دولار سنة 2012 وهذا حسب قاعدة بيانات البنك العالمي، و يرجع سبب ذلك إلى غياب الثقافة السياحية للمواطنين من جهة، وإهمال لدور هذا القطاع من طرف السلطات الوصية من جهة أخرى ، أما الشكل الموالي فيبرز تطورات عدد الوافدين و المغادرين للسياح الأجانب أرض الوطن.

الشكل رقم 3: تعداد الأشخاص الوافدين و المغادرين السياح للجزائر في الفترة (2008-2012)

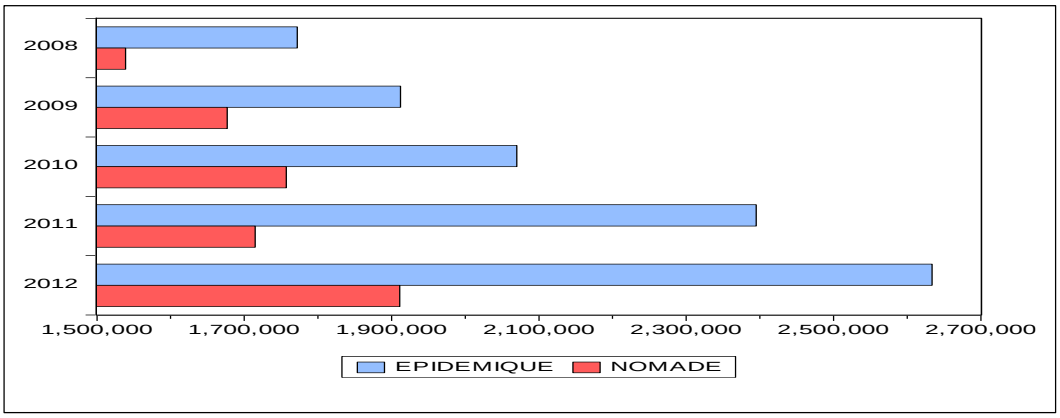

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews 8.1

من خلال الشكل يرمز اللون الأزرق لعدد الأشخاص الوافدين أما الأحمر فيرمز لعدد الأشخاص المغادرين، إذ يتضح تزايد عدد الوافدين الذي أرتفع من أقل 1.8 مليون شخص سنة 2008 إلى أكثر من 2.5 مليون شخص سنة 2012 ،و يقابله خروج ضعيف للمغادرين أرض الوطن الذي إرتفع من 1.5 مليون إلى 1.9 مليون شخص في نفس المدة.

5- متطلبات إنجاح إستراتجية التنويع الإقتصادي في الجزائر: تتطلب عملية تنويع القاعدة الإنتاجية توفر جملة من الشروط الضرورية في ظل تبني فكرة التخطيط الإستراتيجي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، إذ يمكن تقسيم هذه العوامل إلى خمسة أصناف:(Banque de France, 2007)

5-1- العوامل التقنية :وترتبط هذه العوامل بضرورة توفير المناخ الملائم لقيام الإستثمارت المحلية والأجنبية المساهمة في الرفع من مستويات النمو الإقتصادي و إستمراريته على المدى الطويل، إضافة إلى الإهتمام بالإستثمار في رأس المال البشري من خلال بناء المعاهد و الجامعات مع توفير الأطر التكوينية والتنظيمية التي تحكمه في سبيل بناء إقتصاد المعرفة.

5-2- السياسات العامة :ويتعلق الأمر بالسياسة المالية، من خلال التحكم في إنفاق المال العام و العمل على حسن توجيهه لفائدة زيادة مستويات الإنتاجية عن طريق خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين الفلاحة، الصناعة وكذا القطاع الخدماتي ، التي من شأنها خلق مناصب عمل جديدة لفائدة البطالين، كما يتطلب هذا العامل، ضرورة التحكم في السياسة النقدية للبلاد و العمل على تقوية قيمة العملة الوطنية المرتبطة بقوة الإقتصاد

الوطني ،وذلك من خلال توفير الإجراءات القانونية والمالية اللازمة لقيام الإستثمارات التي تعتبر المحرك الفعال لعجلة التنمية الإقتصادية . بالإضافة إلى تفعيل دور السياسة التجارية المرتبطة بتشجيع الصادرات خارج المحروقات والعمل على التقليص من فاتورة الواردات من خلال إتباع إستراتجية إحلال الواردات .

5-3- المتغيرات الكلية :يتعلق الأمر بضرورة التحكم في متغيرات الإقتصاد الكلي المرتبطة بسعر الصرف، معدلات التضخم وكذا أرصدة الحسابات الخارجية .

5-4- المتغيرات المؤسساتية : تتضمن هذه المتغيرات ضرورة إنتهاج سياسية الحكم الراشد في تسيير وتنفيذ الخطط التنموية للدولة ، مع توفير المناخ الملائم لقيام الإستثمارات التي تتطلب إستقرارا أمنيا لقيامها، إضافة إلى توفر البنية التحتية الضرورية من شبكة المواصلات والطرقات وغيرها من المتطلبات الضرورية المساعدة على جذبها .

5-5- درجة الإنفتاح التجاري :يرتبط هذا العامل بمستويات المبادلات التجارية مع دول العالم، من خلال إلغاء القيود الجمركية على حرية تنقل السلع و الخدمات من جهة ، وكذا حرية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص من جهة أخرى. في سبيل تنشيط التبادلات الدولية وسرعة تنقل التكنولوجيا مابين الدول. والشكل الموالي يبرز تفاعل الأصناف الخمسة السابقة الذكر لأجل تحقيق هدف التنويع الإقتصادي المساهم في إستدامة النمو الإقتصادي .

الخاتمة:

تبقى إستراتجية التنويع الإقتصادي في الجزائر صعبة المنال بسبب غياب السياسات الناجعة المسطرة من طرف السلطات العمومية، التي ما زالت تعمل على إيجاد الحلول المثلى للرفع من أسعار النفط في الأسواق العالمية، و لإجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول في الجزائر شهر سبتمبر 2016 لدليل قاطع عن نية السلطات في توجهها الريعي، غير أن تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي تتطلب ضرورة تبني إستراتجيات تنموية فعالة، تساهم في التحول من الإقتصاد القائم على الإيرادات النفطية إلى الإقتصاد المعتمد أساسا على تنوع مصادر الدخل المختلفة، ولا يتحقق ذلك إلا بتفعيل دور القطاعات الحساسة في الإقتصاد الوطني، من خلال تنمية الإستثمارات في مجالات الزراعة، الصناعة وحتى القطاع الخدماتي التي تبقى أداءاتها جد ضعيفة، إذ يتطلب الأمر من السلطات تبني إستراتجيات ناجعة تقوم أساسا على تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العمومي، من أجل المساهمة في زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني، بإعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق إقلاع إقتصادي فعال يساهم بدرجة كبيرة في خلق مصادر أخرى للثروة التي تعتبر أهم معايير قياس القوة الإقتصادية للدول، وكذا العمل على فتح قنوات جديدة لتصريف المنتوجات في إطار سياسية تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

كما أن نجاح إستراتجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، تتطلب نجاعة التخطيط الإستراتيجي الذي يشترط ضرورة الإهتمام برأس المال البشري وكذا تحفيز روح الإبداع على خلق المؤسسات الإقتصادية المساهمة في تفعيل حركية العملية الإستثمارية من جهة، وكذا ضرورة بناء نظام مؤسساتي فعال يرتكز في تسيره على متطلبات

الحكم الراشد الذي يعتبر أساس تحقيق التنمية الإقتصادية من جهة أخرى، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفر جملة من الشروط التي تمكن الدولة على الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى الإقتصاد المنتج من خلال:

- رسم الخطط الإستراتجية لبلوغ أهداف النمو الإقتصادي.
- إجراء الإصلاحات الهيكلية الضرورية لإحداث تنويع إقتصادي ناجع، من خلال تفعيل دور الإستثمارت المحلية و الأجنبية.
- معالجة وإختبار الإشكالية المرتبطة بحجم الديون الداخلية والخارجية للجزائر.
- تحليل نجاعة الإستراتجيات التنموية المنتهجة على المدى المتوسط والطويل الأجل للتسريع من وتيرة النمو الإقتصادي.

قائمة المراجع :

- مسعود أحمد .(2012) أفاق الإقتصاد الإقليمي"، منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا .صندوق النقد الدولي.
- وشاح رزاق ,بلعباس القاسم .(2011) رأس المال البشري و النمو في الدول العربية .سلسلة الخبراء ,(43) 19.
- عيساني عامر .(2010) الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر .الجزائر ،جامعة باتنة.
- Agosin, Manuel R. & Bravo-Ortega, Claudio. (2009). The emergence of new successful Export activities in Latin America: The case of Chili , . (p. 71). Inter-American Development Bank.
- Alen Gelb. (2010). diversification de l' économie des pays riches en ressources naturelles ». finance et développement, 15.
- Baer, W. (1972). Substitution d'importation et industrialisation en Amérique latine :Expériences et interprétations. Revue latino-américaine, 95-96.
- Banque de France. (2007). Etude ; diversification économique en Afrique centrale :Etat des lieux et enseignement . france.
- Bnaque Mondiale. (2013). Département des statistiques BAFD-Division statistique des Nations Unies . Nations Unies .
- CNUCED. (du 3 au 7 février 2003.). Diversification des exportations, accès aux marchés et compétitivité : Septième session,. , Genève: secrétariat de la CNUCED, Commission du commerce des biens et services, et des produits de base.
- Destanne bernis, D. d. (s.d.). Industries industrialisés et contenu d'une politique d'intégration régional (Vol. 3-4). dans Economie Appliquée.
- FAO. (1996). Les leçons de la Révolution verte-Vers une nouvelle Révolution Verte. Département économique et social, Documents d'information Technique.
- Lee, Joon tae. (2007). Déterminations des stratégiques de diversification des groupes industriels coréens » , De Boeck supérieur , Revue D'économie industrielle, 7.